



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الخميس

21 إبريل 2022





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الموافقة على تعديلات في نظام المرور تشمل إجازة تجزئة سداد قيمة الغرامة المرورية للمخالفة الواحدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 رمضان 1443هـ - 21 إبريل 2022م

<https://www.alriyadh.com/1946933>

صدر مرسوم يقضي بالموافقة على تعديلات في نظام المرور تشمل إجازة تجزئة سداد قيمة الغرامة المرورية للمخالفة الواحدة.

وبيئت المصادر أن التعديلات تضمنت إجازة تخفيض قيمة الغرامة المرورية بنسبة لا تتجاوز 25% من قيمة الحد الأعلى وفقاً لضوابط يضعها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير المالية.

وبحسب التعديلات على نظام المرور تقرر ما يلي:

1- تعديل الفقرة (2)، لتصبح بالنص الآتي:

2- مع مراعاة الفقرة (2) من المادة (الثالثة والسبعين) من هذا النظام، وما تضمنته الفقرة (3) من هذه المادة، إذا مضت المدة المقررة للاعتراض على المخالفة وفق ما نصت عليه الفقرة (1) من هذه المادة دون اعتراض، أو في حال رفضت المحكمة المختصة اعتراض المخالف، أو صدر حكم بتعديل مقدار الغرامة المترتبة على المخالفة المسجلة عليه، فيجب على المخالف تسديد الغرامة خلال مدة لا تتجاوز (15) يوماً، ويجوز للمخالف التقدم خلال هذه المدة بطلب منحه مهلة مدتها لا تتجاوز (90) يوماً لتسديد الغرامة.

فإذا لم يتم المخالف بالسداد خلال المدة المحددة، فيجوز الحجز والتنفيذ على أرصدة حساباته البنكية مباشرة وفق آلية تضعها وزارة الداخلية ووزارة العدل، ووزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، وديوان المظالم.

وتحدد وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة المالية واللجنة الوزارية للسلامة المرورية المخالفات التي لا يسري عليها الحجز والتنفيذ المباشر، والتي لا تعرض السلامة العامة للخطر". 2- تعديل الفقرة (3)، لتصبح بالنص الآتي: "3- تجوز تجزئة سداد قيمة الغرامة المرورية للمخالفة الواحدة ويجوز كذلك تخفيض قيمة الغرامة المرورية بنسبة لا تتجاوز (25%) من قيمة الحد الأدنى لها، وذلك وفقاً لضوابط يضعها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير المالية". وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا. ثانياً: قيام كل من: وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، وديوان المظالم، بالاتفاق على الإجراءات اللازمة للحجز والتنفيذ على مرتكبي المخالفات المرورية، وذلك في ضوء أحكام الفقرة (2) من المادة (الخامسة والسبعين)، المشار إليها في البند (أولاً) من هذا القرار.

السماح للمواطن 'المفوض' بالعمل في تطبيقات نقل الركاب

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 رمضان 1443 هـ - 21 إبريل 2022م

<https://www.alriyadh.com/1946931>

أوضحت الهيئة العامة للنقل، أنه وحرصاً منها [PDI] لزيادة فرص العمل ورفع مستوى جودة الخدمة، بالعمل في تطبيقات نقل الركاب، فقد سمحت للمواطن المفوض على مركبة يملكها فرد سعودي بالعمل في تطبيقات نقل الركاب، وألغت شرط العمر للسائق.

يشار إلى أن الهيئة العامة للنقل هي هيئة حكومية تنظيمية تُعنى بتنظيم أنشطة نقل الركاب داخل مدن المملكة والإشراف عليها وعلى سلامة تشغيلها وتجهيزاتها، وحسن إدارتها، وتراعي في ذلك الجوانب الفنية والبيئية بما يسهم في توفير خدمات نقل بمستوى جيد وكلفة ملائمة وسلامة عالية. كما تُعنى بتنظيم الاستثمار في أنشطة النقل بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، وتُساهم الهيئة بشكل رئيسي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال مبادراتها "برنامج سياسات متكامل لتطوير منظومة النقل".

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية تناقش التقرير السنوي

لصندوق النفقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 رمضان 1443 هـ - 21 إبريل 2022م

<https://www.alriyadh.com/1946885>

عقدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى اجتماعاً -عبر الاتصال المرئي-، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سليمان بن علي الفيبي، لمناقشة الموضوعات التي أحيلت إلى اللجنة من المجلس لدراستها وتقديم تقاريرها حيالها في الفترة المقبلة.

وضمن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة خلال الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء المجلس أعضاء اللجنة أبرز ما ورد في التقرير السنوي لصندوق النفقة للعام المالي 1443/1442 هـ، المتعلق بأداء الصندوق خلال عام التقرير.

وأشادت اللجنة خلال الاجتماع بما يقوم به الصندوق من أعمال وفق اختصاصاته، مؤكدة أهمية الأمن الأسري، بما يضمن حصول الفئات المستفيدة على حقوقها المالية، مشيرة إلى أهمية إنجاز صرف النفقة لمن يستحقها في مرحلة التقاضي وعدم الاستقرار الأسري، وضمان استردادها لتعزيز المسؤولية، مواكبة لرؤية المملكة 2030 في استقرار الأسرة التي تحرص القيادة الحكيمة على استقرارها وثباتها لتكون نواة أساسية في قيمة الوطن.

وأشارت اللجنة خلال الاجتماع إلى أهمية الاستدامة المالية للصندوق، لما لها من أهمية لاستمرار عمل الصندوق وتوفيره لوضع مالي مستقر للأسر المستفيدة، الأمر الذي يتطلب سهولة تحصيل أموال الصندوق المصروفة على المستفيدين.

وقد لاحظت اللجنة خلال دراستها لتقرير الصندوق عدم وجود آلية واضحة لتحصيل ما تم صرفه من قبل الصندوق واستعادته من المستفيدين؛ حيث سيتضمن تقرير اللجنة عدداً من التوصيات حيال التقرير السنوي لصندوق النفقة لمعالجة كافة التحديات والصعوبات التي تواجهه خلال أدائه لمهامه.

« 5% تكلفة قضائية» للدعوى أقل من 100 ألف ريال

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 رمضان 1443هـ - 21 إبريل 2022م

<https://www.al-madina.com/article/784583>

صدرت موافقة الجهات العليا على اللائحة التنفيذية لنظام التكاليف القضائية، وذلك بنسبة 5% إذا كانت قيمة المطالبة أقل من 100 ألف ريال و 4% إذا كانت مائة ألف ريال فأكثر ودون 500 ألف ريال و 2% إذا كانت قيمة المطالبة مليون ريال فأعلى.

وتصدر الإدارة المختصة -التي يحددها وزير العدل- التقدير النهائي لمبلغ التكاليف القضائية للدعوى بعد انتهائها، ويبلغ المكلف بأداء هذه التكاليف، ولا يحصل مبلغ التكاليف إلا بعد انتهاء مدة الاعتراض على التقدير أو صدور قرار في شأن اعتراضه، وفيما عدا طلب النقض وطلب التماس إعادة النظر، تصدر الإدارة المختصة -التي يحددها وزير العدل- التقدير النهائي لمبلغ التكاليف القضائية للطلب بعد البت فيه، وتفتح وزارة العدل حساباً جاريّاً تُودع فيه المبالغ المتحصلة من التكاليف القضائية، ومن ثم تُودع في حساب جاري وزارة المالية لدى البنك المركزي السعودي. ويصدر وزير العدل بالتنسيق مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء ما يلزم في شأن إجراءات الاعتراض على قرار الإدارة المختصة بتحديد مبلغ التكاليف القضائية.

وتضمنت الموافقة اشتراطات السماح للقطاع الخاص بالأعمال المساندة لتطبيق أحكام النظام وفق ضوابط منها أن يكون المرخص له شركة وله خبرة في تقديم الخدمة محل الترخيص لا تقل عن ثلاث سنوات و أن يلتزم بالمحافظة على سرية أي معلومات تم الاطلاع عليها وأن يمتد هذا الالتزام حتى بعد انتهاء الترخيص.

تقادير التكاليف

-تقدر التكاليف القضائية للدعوى المحددة القيمة؛ على أساس نسبة من قيمة المطالبة فيها، وذلك على النحو الآتي:

-نسبة (5%) إذا كانت قيمة المطالبة أقل من مائة ألف ريال.

(4%) -إذا كانت قيمة المطالبة مائة ألف ريال فأكثر، وتقل عن خمسمائة ألف ريال.

(3%) -إذا كانت قيمة المطالبة خمسمائة ألف ريال فأكثر، وتقل عن مليون ريال.

-نسبة (2%) إذا كانت قيمة المطالبة مليون ريال فأعلى.

-تحدد قيمة المطالبة على النحو الآتي:

-الدعوى المالية، تُحدد على أساس المبلغ الذي يطلب المدعي الحكم به.

-في الدعوى المتعلقة بإثبات صحة عقد أو فسخه أو إبطاله أو الإلزام بتنفيذه، تحدد على أساس قيمة الشيء المتنازع عليه وفقاً لقيمته المحددة في العقد.

-في الدعوى المتعلقة بمنازعات ملكية عقار؛ تُحدد على أساس قيمة العقار عند رفع الدعوى.

-الدعوى غير محددة القيمة

-تقدر التكاليف القضائية في الدعوى غير محددة القيمة على النحو الآتي:

-الدعوى الجزائية الخاصة؛ عشرة آلاف ريال.

-الدعوى التي تنتظر لدى المحاكم التجارية والدوائر التجارية؛ خمسة آلاف ريال.

-الدعوى المستعجلة أيّاً كانت المحكمة أو الدائرة التي تنتظرها؛ ثلاثة آلاف ريال.

-الدعوى التي تنتظر لدى المحاكم العامة؛ ثلاثة آلاف ريال.

-منازعات التنفيذ؛ ثلاثة آلاف ريال.

-الدعوى التي تنتظر لدى المحاكم العمالية والدوائر العمالية؛ ألفا ريال.

-إذا اشتملت الدعوى على مطالبة محددة القيمة وأخرى غير محددة القيمة، فتحسب تكاليف كل مطالبة بحسب الأحكام الواردة في النظام واللائحة.

-تقدر التكاليف القضائية لطلب التنفيذ المباشر بمبلغ خمسمائة ريال، وفي ما يتعلق بباقي طلبات التنفيذ، فتقدر التكاليف القضائية بنسبة اثنين في المائة (2%) من قيمة المطالبة على ألا تقل هذه التكاليف عن خمسمائة ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال.

-طلب التماس إعادة النظر؛ عشرة آلاف ريال.

-طلب النقض؛ سبعة آلاف ريال.

-طلب الاستئناف؛ خمسة آلاف ريال

-طلب الإدخال من الخصوم، وطلب الرد، وطلب تصحيح وقف تنفيذ الحكم؛ ألفا ريال.

-طلب أحد الخصوم السير في الدعوى الموقوفة اتفاقاً قبل انتهاء المدة المتفق عليها لوقف الخصومة؛ مائة ريال.

-طلب ذي المصلحة تسليمه نسخة مصدقة من أوراق الدعوى أو سجلاتها -الورقية أو الإلكترونية- أو الوثائق أو الأوراق التي تحت يد المحكمة؛ مائة ريال.

-طلب ذي المصلحة الاطلاع على أوراق الدعوى أو سجلاتها -الورقية أو الإلكترونية-؛ خمسون ريالاً.

-طلب نسخة بديلة للوثائق القضائية؛ مائة ريال.



بعد هجومها الغادر على 'اليامي'.. أمانة الشرقية: أخطاء

السكان ساعدتها على الانتشار

4 حلول للقضاء على الكلاب الضالة بلا قتل!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 رمضان 1443 هـ - 21 إبريل 2022م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2103300>

نجا الطفل سيف اليامي من 9 كلاب ضالة هاجمته أمس الأول، في حي المحمدية بمدينة الخفجي، وبنقله إلى المستشفى العام قرر الأطباء تحويله إلى مستشفى القطيف المركزي لإجراء عملية مستعجلة، بعد أن رأوا انغراس الأنياب في جمجمة وأجزاء من جسد الطفل. ولم يكن اليامي (4 أعوام) الضحية الأولى لهجمات الكلاب الضالة، بل سبقه أطفال آخرون في مناطق متفرقة دون تدخل جدي وحاسم من قبل الجهات المعنية للتخلص منها بالتسميم أو المصائد. وقال سلطان اليامي (والد الطفل) لـ«عكاظ»: هاجمت 9 كلاب ضالة طفلي سيف قبل أذان المغرب بدقائق في ملعب يبعد عن المنزل 200م، وعلى الفور نقلناه إلى مستشفى الخفجي العام، وبعد 8 ساعات نقل إلى مستشفى القطيف المركزي، حيث أدخل فوراً للعناية المركزة للاطمئنان على صحته، بعدها تمت خياطة مواقع «عضات» الكلاب، والتي تركزت في جمجمته، وكامل جسده، وهو بصحة جيدة حالياً.

وأضاف: أصبح الملعب المسمى بملعب الشركة مرتعاً للكلاب الضالة منذ 9 أشهر، وتم إبلاغ الأمانة وصحة البيئة أكثر من مرة، مشيراً إلى أن الكلاب الموجودة في الموقع ليست ضالة فقط بل مفترسة، فهي تهاجم الأطفال والنساء أثناء المشي، حتى الرجال تهاجمهم.

وأشار عم الطفل صالح محمد اليامي، إلى أن سكان حي المحمدية «عشيق» يشكون من انتشار الكلاب الضالة في الحي منذ 9 أشهر. وأضاف: تقدمت بأكثر من 3 بلاغات للأمانة، أغلقت جميعها دون رد، كذلك قدم السكان بلاغات مماثلة ولم تتم الاستجابة، على الرغم من خطورة تلك الكلاب والتي هاجمت قبل 6 أشهر أحد أطفال الجبران ولم يصب في حينها بأذى.

وقال: خلال وجودي برقفة شقيقي (والد سيف) في مستشفى الخفجي العام رصدت كاميرات المنزل في الحي وجود الكلاب في الحي مرة أخرى في تمام الساعة 12:15 ليلاً.

من جانبها، أوضحت الإدارة العامة للإعلام بأمانة المنطقة الشرقية، في تصريح إلى «عكاظ»، بأن البلدية تعمل جاهدة في

مكافحة ومعالجة ظاهرة الكلاب الضالة ولديها برنامج لأعمال مكافحة، وذلك لما تشكّله من خطر على المواطنين والمقيمين، حيث قامت البلدية أخيراً بتكليف المتعهد بتكثيف الحملات بالمحافظة داخل الأحياء السكنية والصناعية وسوق الأغنام، ومعالجة هذه الظاهرة، إذ يقوم المختصون في البلدية بجولات تفتيشية بالمحافظة للتأكد من استمرار المقاول المتعهد بأعمال مكافحة والتي منها ظاهرة الكلاب الضالة، والعمل مستمر لمعالجة انتشار الكلاب الضالة، كما أن هذه الحادثة وقعت بملعب إحدى الشركات، إضافة إلى بعض السلوكيات الخاطئة من السكان، ومنها رمي بقايا الأطعمة ووضع المياه في الأراضي عشوائياً، ما يؤدي إلى توفير بيئة حاضنة تزيد من انتشار الظاهرة داخل الأحياء السكنية وتوسع البلدية لمكافحتها.

حلول لمكافحة الكلاب الضالة

أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية في سبتمبر 2018 قراراً بوقف استخدام الطعوم السامة لقتل الحيوانات الضالة، ومنها الكلاب التي توجد في الأحياء السكنية، بالتعاون مع الجمعية السعودية للرفق بالحيوان، التي وضعت 4 حلول للتخلص منها بعيداً عن القتل، تتضمن تأمين مأوى للضالة بعيداً عن التجمعات السكنية، تجهيز المأوى بعيادة طبية للكشف عن الأمراض المعدية، استئصال رحم الإناث وخصي الذكور حتى لا تتكاثر، وضع هرمونات في أكلها تمنع تكاثرها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"وافي" : نظام البيع على الخارطة يحمي حقوق المتعاملين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 رمضان 1443هـ - 21 إبريل 2021م

https://www.aleqt.com/2022/04/20/article_2301206.html

"أوضحت الأمانة العامة للجنة البيع أو التاجير على الخارطة "وافي" أن نظام البيع على الخارطة أحد الحلول الآمنة لتملك العقار، لاشتماله على ضوابط وإجراءات تضمن حقوق جميع الأطراف وبحسب العقود المبرمة.

وبين أمين لجنة "وافي" نايف الشريف أن جودة تنفيذ الوحدات في مشاريع البيع على الخارطة هي من أولويات العمل للإشراف عليها من قبل "وافي"، كما تعد أحد الركائز الأساسية لاعتماد اكتمال إنجاز المشاريع تمهيداً لمرحلة التسليم والإفراغ للمستفيدين.

وبحسب "واس"، أكد أن اكتمال إيصال جميع الخدمات العامة في الوحدات العقارية بمشاريع البيع على الخارطة والانتفاع بها عند تسليمها للمستفيد النهائي يعد أحد البنود الأساسية التي يجب مراعاتها في العقود المبرمة بين أطراف المشروع.

وأشار إلى أنه على مطور المشروع الالتزام بتاريخ تسليم الوحدة للمستفيد حسب التاريخ المتفق عليه، وفي حال تأخر التسليم عن التاريخ المحدد فإنه يحق للمستفيد المطالبة بالشرط الجزائي كما في العقد وهو 7 في المائة على أساس يومي، ويبدأ استحقاقها من بداية تاريخ توقيع عقد البيع حتى تاريخ تسليم الوحدة ليتم بذلك احتساب كامل حقوق المستفيد. يذكر أن "وافي" يُعنى بتنظيم العلاقة التعاقدية بين جميع الأطراف ذات العلاقة في المشروع، كما يعنى بمتابعة نسب إنجاز المشاريع وجودة تنفيذها وعلى تدفقاتها النقدية، إضافة إلى تحفيز وتأهيل المطورين العقاريين لإنشاء مشاريع عقارية متميزة ومتكاملة تلبى تطلعات الأسر السعودية.

إدانة الاستفزاز

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 رمضان 1443 هـ - 21 إبريل 2021م

<https://www.alriyadh.com/1946934>

كلمة الرياض

الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 ما زالت تعاني من جريمة معلنه ومستمرة ضد الإنسانية، لبشاعة ما تمارسه إسرائيل تجاه الأراضي المحتلة، والشعب الفلسطيني. لا يخفى على أحد أن هذا النظام العسكري الإسرائيلي نظام تعسفي، دائماً ما يتعامل بمنطق القوة لفرض سطوته وتنفيذ قراراته التي لا تضع أي اعتبار للأعراف والقوانين الدولية، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً في المسجد الأقصى ما هو إلا استفزاز لمشاعر المسلمين حول العالم في شهر رمضان المبارك دون مراعاة لأهمية وقدسية أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين واحترامه ورعاية المقدسات والأوقاف بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي لها.

الكثير من تداعيات الممارسات من قبل الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى المبارك وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة

تدعو لضرورة وقف أي إجراءات استفزازية من شأنها تأجيج العنف وتغذية خطاب الكراهية، وإمداد مسارات التطرف، وعدم الاستقرار في المنطقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، فتلك الممارسات الدائمة الحدوث لن تؤدي إلى السلام المنشود، بل على العكس ستؤدي إلى تقويض أركانه وتجعل منه أملاً مفقوداً يقود إلى مزيد من العنف والتطرف. وعلاوة على ذلك، فإن النظام السياسي الدولي يعطي عن قصد أو غير قصد كامل الحقوق للإسرائيليين دون الفلسطينيين، وهما في ذات النسق الجغرافي على أساس الهوية العرقية القومية. كل ذلك جاء مدعاة لعرض صفحات متواصلة لا تنتهي من الأعمال الوحشية اللاإنسانية من قبل الآلة العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل؛ من عمليات يتم بها خرق القانون، تصل إلى حد التهجير والحرمان من الحقوق الأساسية التي تدخل ضمن صلاحيات نطاق هذا التفضيل. في قضية بلغت مئة عام أين يقف المجتمع الدولي وسط المطالبات المتواصلة من كل الجهات؟ وما دوره وشأنه في تحمل مسؤولياته من أجل تهدئة الأوضاع؟، وفتح آفاق جادة لعملية السلام العادل، والوصول إلى تعبير مرضٍ من خلال حل الصراعات القائمة، وتهدئة الأوضاع والتفاعلات الإنسانية بتفعيل ممارسة اللاعنف وإعلاء الحقيقة المطلقة للشعب الفلسطيني بحقه في الحياة الطبيعية وأداء شعائره الدينية في مساحة آمنة من أجل زراعة التسامح، ومن أجل وحدة الحياة ومن أجل غد أفضل للجميع.

الأمن .. عين لا تنعس!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 رمضان 1443 هـ - 21 إبريل 2022م
<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2103293>

خالد السليمان

يحسب للأجهزة الأمنية سرعة ضبطها للجناة في جميع الحالات التي يتم النشر عنها، مما يعكس كفاءة عالية في الأداء وامتلاك القدرة على ضبط الجناة في أوقات قياسية!
هذه الكفاءة والفاعلية تسهم في تعزيز صورة المملكة كوجهة آمنة بين دول العالم وتدعم خطط الجذب الاستثماري والمشاريع السياحية والترفيهية والتراثية والرياضية التي تسعى لاحتلال مكانتها المرموقة على خارطة العالم، كما أنها تبيث الطمأنينة في المجتمع المحلي!
ويستحق رجال الأمن بكل فروع تخصصاتهم ومهامهم الشكر والتقدير على جهودهم الكبيرة وأدائهم المتقن، وقديما وصف رجال الأمن بأنهم العين الساهرة على أمن وسلامة أفراد المجتمع، ومازالوا كما عهدناهم عينا لا تنعس يواجهون المخاطر في أداء مسؤولياتهم ويبدلون أنفسهم للوفاء بواجباتهم!
وسبق لي أن زرت مركز تلقي البلاغات ٩١١ بمدينة الرياض وذهلت من حجم وتنوع وتشعب العمل الذي يقوم به رجال ونساء من مختلف إدارات وتخصصات الأمن العام لضمان أعلى فاعلية في التعامل مع البلاغات لتقديم خدمة محترفة للمواطنين والأجانب!
باختصار.. لا شيء يعادل قيمة الأمن والطمأنينة في المجتمعات!.



كاريكاتير

